



مخطوطة

بلوغ الأرب بتحرير النسب

المؤلف

أحمد بن محمد بن علي (الغنيمي)

بلوغ الأرب بتحرير النسب لولانا

الامام العلامة الهمام سبويه

زفانه وفرد عصره واولاده

الشيخ شهاب الدين

احمد الغنيمي الانصاري

لطف الله سبحانه

امين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
حمد لمن جلت ذاته عن النسب العرضية له
والإضافات وصلاته وسلامه على سيدنا محمد
المختار بأشرف الصفات وعلى اله الكرام
وصحبه السادة الغمام **وبعد** فيقول
الفقيه أحمد بن محمد الخنيزي الخزازي الأنصاري
أنه لما من الله تعالى عليّ بالاجتماع على حضرة
عين الأنصار ورأس الأحرار أكمل من تخلي
بالعلوم في هذه الديار بل هو المفرد في ساير
الأقطار المتعسك يلفظ ربه الباري مولانا
شيخ الإسلام أحمد الأنصاري تشرفت بالتكلم
معه في بحث النسب فاسمعني در راجح الغاظة
منظومه ضمن التخرير فعند ذلك تحركت له
لمطالعة ذلك البحث وأردت جمع النسب له
المتعلقه بالمفردات ونقايتها على وجه الضبط
بالتحيز حسبما دل عليه فكري الغائر ونظري
القاصر مع اغماض النظر عن النقد والرد

والاستدلال

والاستدلال مخافة ان يعرض ذلك الى الكثرة
المقتضية في الجمله الى السائمه والاهمال ورتبته
على مقدمه ومقصد وخاتمته ونرجو من الله سبحانه
حصنها **المقدمه** اعلم ان النسب بين الكليات
الغير السائمه لجميع الاشياء من الكليات الصادقه
بحسب نفس الامر على شئ او اشياء او التي يمكن
صدقها لذلك اربع **الاولى** التباين الكلي
وهو ان لا يتصادق المفهومان على شئ واحد
اصلا كالانسان والحمار قال العلامة الدرواني
وان كانا في زماننا يكدان يكونا متصادقين
جزئيا انتهى ومرجه الى سالبين كليتين هـ
دايمتين كقولنا لا شئ من الانسان بفرس
ولا شئ من الفرس بانسان والسالبه الدائمه
هي التي يحكم فيها بالسلب ما دام ذات الموضوع
موجودا وان شئت قلت هي التي يحكم فيها بدوام
سلب المحمول عن الموضوع ما دام ذات الموضوع
موجودا نحو لا شئ من الانسان بحجر دايم

على شيء واحد ثم يصدق كل منهما على شيء ولا يصدق
عليه الاخر فلا بد فيه من تصادق وافتراق من
الجانبتين وذلك لا يتحقق الا بصورتين ثلاث نحو
الحيوان والابيض ومرجعه الى موجب جزئية
مطلقه عامه وسالبتين جزئيتين دايمتين وقد
علم معنى هذه القضايا بما قدمناه في الجملة فنقول
بعض الحيوان ابيض بالعموم وليس بعض الابيض
حيوانا دائما وليس بعض الحيوان ابيض دائما
ثم اعلم ان النسب في المفردات وما في حكمها
من المركبات التقيدية انما هي بحسب الصدق
اعني الحمل على الشيء غالبا وانما في القضايا انما يتغير
النسب بينهما بحسب التحقق في الواقع فلا يكون
الصدق فيهما بمعنى الحمل لان القضية لا تحل على مفرد
ولا على قضية اخرى كما صرح به السيد وغيره قال
والصدق بمعنى التحقق والصدق بمعنى الحمل
والوجود يستعمل في فيقال صدقت هذه
القضية في الواقع والصدق بمعنى الحمل يستعمل

بعلي فيقال للكاتب انه صادق على الانسان اي
 محمول عليه **المقصد** اعلم ان بين تعريض المتباينين
 من النسب التباين الجزئي ومعناه في بعض الصور
 انه قد يكون بينهما تباين كلي كما موجود ولا معدوم
 النقيضين لموجود ومعدوم فانها متباينان
 تباينا كلياً فلا يتصادقان على شيء واحد اصلاً
 ولهذا صح عقد السابطين المتقدمين فيقال
 لا شيء من الوجود بلا معدوم وايما لا شيء
 من الوجود بلا موجود وايما هذا ورعا
 رايت في كلام بعض المحققين التمثل بالوجود
 واللاعدم فاحمله على ان المراد فيهما الوجود
 واللاعدم كما مثلنا فان الوجود واللاعدم
 قد يصدقان على فراد الحيوان مثلاً فلا تخفل
 وفي بعض الصور الاخرى العموم من وجه كما في
 الانسان والافرس النقيضين لا انسان وفرس
 فانها يتصادقان على السبع مثلاً فهو لا انسان
 ولا فرس ويصدق لا انسان على الفرس فهو

لا انسان

لا انسان ولا يصدق عليه الفرس ويصدق لا
فرس على الانسان فهو لا فرس ولا يصدق عليه لا
انسان ولهذا يصح عقود العضايا الثلاث ^{بقه} السا
في المقدمه فتعبر بعض اللا انسان الا فرس
بالاطلاق العام يعنى الا فرس ثابت للا انسان
في الجمله فهذه موجبه جزئيه مطلقه عامه وتقول
ليس بعض اللا انسان باللا فرس دائما وليس
بعض الا فرس باللا انسان دائما فهاتان
سالبتان جزئيتان دايمتان ثم ما ذكرناه في معني
التباين الجزى هو المشهور فيما بينهم وفي حفظي عن
السعد انه ربما يطلق على ما يكون بينهما تباين
كل في بعض الصور وفي بعض الاخر العموم
والخصوص المطلق فاحفظه فانه ينفعك في
بحث النسب بين العضايا واما النسبه بين
فقيض كل من التباين وعين الاخر كلا
انسان والفرس فهي العموم المطلق فيتصا وقان
على الفرس فهو لا انسان وفرس وينفرد والعم

وهو النقيض بالصدق على البع فهو لا انسان
ولا يصدق عليه العين وهو الفرس اذ لا يلزم
من صدق الاعم على شئ صدق الاخص عليه له
ولهذا يصح في هذا المقام عقد القرض بين السابغين
فقول **كل فرس** لا انسان بالاطلاق العام
يعني ان الانسان ثابت للفرس في الجملة وان
شئت قلت كل لا انسان فرس اي الفرس
ثابت للانسان في الجملة فهذه قضية مطلقة
عامه وقول **بعض** الا انسان ليس بفرس
دايما فهذه قضية سالية جزئية وعبارته اليد
في هذا المقام واحد المتباينين اخص من نقيض
الآخر انتمت **وقد** توقف فيها بعض الافاضل
الاذكياء بنحو لا زوج وفرده فانه في هذه المادة
ليس النقيض وهو لا زوج اعم اذ لا يصدق
لان زوج على غير العز قال فينبغي ان يكون بينهما
في هذه المادة المساواة فيشكل كلام السيد
واجاب عن ذلك حضرة مولانا شيخ الاسلام

علامه

علامة الاقام الاضاري المتقدم ذكره باننا لا
نلم عدم صدق النقيض على شيء غير العنود
بل هو صادق عليه وعلى افراد الحيوان مثلا ثم
اوردت عليه بعد الجواب المتقدم بنحو متحرك
ولا ساكن فاجاب على السرعة بان لا ساكن
يصدق على الحركة ولا يصدق عليها متحرك
وكذا الكلام في الوجود ولا عدمه فان لا عدمه
يصدق على الوجود ولا يصدق عليه الوجود
نعم يرد الاعتراض بنقيض احد المتساويين
مع عين الاخر نحو الانسان وضاحك فان بينهما
التباين وليس بين نقيض كل وعين الاخر
العموم المطلق فان نقيض ضحكك لا ضاحك
وهو مساو للا انسان وان شئت قلت فان
فقيض لا انسان هو انسان وهو مساو لضاحك
وجاب بتخصيص الدعوى بما اذا لم يدخل
السلب في احد هاتين اما يتعلق بنقيض المتباينين
وباحدهما مع عين الاخر واما التسمية بنقيض

المتساويين كاللا انسان واللائناطق واللائنايم
واللاستيقظا فهي التساوي ايضا ولهذا يصح
عقد القضييتين السابقتين فتقول **كل لا**
نايم لا يستيقظ وكل لا انسان لاناطق بالاطلاق
العام **فان قلت** كيف يكون النائم والمستيقظ له
متساويين **قلت** قال السيد رحمه الله سبحانه
المعتبر فيهما صدق كل منهما على جميع افراد الاخر
ولا يلزم من ذلك ان يصدق اعمما في زمان
واحد **وربما يقال** التساوي انما هو بين النائم
في الجملة والمستيقظ في الجملة فالنايم في حال نومه
يصدق انه مستيقظ في الجملة فالمتساويان
يصدق كل منهما على جميع افراد الاخر في زمان
صدق الاخر عليه **وقس** على ذلك الصدق
المعتبر في العموم مطلقا ومن وجه انتهى كلامه
عليه الرحمه **واما** النسبة بين نقيض كل من
المتساويين وعين الاخر فالمتساويين العلى
كاللا انسان والناطق فانها لا يصدق ان له

علي شي

على شئ واحد اصلا ولهذا صح عقد السالمين
بينهما فتقول لا شئ من الا انسان بناطق
دايما ولا شئ من الناطق بالانسان دايما
هذاما يتعلق بالنسبة بين نقيضين
وبين نقيض كل منهما مع عين الاخر واما
النسبة بين نقيض اللذين بينهما عموم من وجه
فالتباين الجزى على ما عرفت سابقا ففى بعض
الصور قد يكون تباينا كلياً كالانسان ولا حيوان
فانه متى صدق احدهما لا يصدق الاخر اصلا
ولهذا صح عقد السالمين على ما سبق فلا حاجة
الى التطويل باعادة مع ان بين عينيها وهما
لا انسان وحيوان العموم والخصوص من وجه
فيتصادقان على العرس وينفرد الانسان
فى الشجر فيصدق عليه ولا يصدق عليه حيوان
وينفرد حيوان فى الانسان فيصدق عليه حيوان
ولا يصدق عليه لا انسان ولهذا يصح انعقاد
العقد بالثلاث السابغة فتنبيهه وفى بعض

الصورة قد يكون بينهما عمود وخصوص من وجه
كما في لاجوان ولا ابيض فيتصا دقان مثلا على
عظم اسود وينفرد لاجوان في عظم ابيض
فيصدق عليه لاجوان ولا يصدق عليه لا ابيض
وينفرد لا ابيض يصدق على جوان اسود فقد
تحقق العمود والخصوص من وجه بين هذين
التقيضين مع ان بين عينيها وهي الالاجوان
والابيض العمود من وجه واما النسبة بين كل
من ذينك التقيضين وعين الاخر فالعمود
من وجه قاره كما في الجوان مع لا ابيض فانهما
يتصا دقان على الجوان الاسود وينفرد الجوان
بالصدق على جوان ابيض فيصدق عليه ولا
يصدق عليه لا ابيض وينفرد لا ابيض بالصدق
على حجر اسود فيصدق عليه لا ابيض ولا يصدق
عليه جوان الذي هو العين فقد تحقق العمود
من وجه بين عين احد التقيضين وهي جوان
وبين التقيض الاخر وهو لا ابيض ولهذا صح

عقد

عقود العضايا الثلاث السابعة فلا تعقل عنها
وارجع اليها فانها الضابط وفي بعض الصور
قد يكون بينهما عموم وخصوص مطلق كما في الحيوان
والانسان فالانسان هو النقيض والحيوان
عنه النقيض الذي هو لا حيوان وايضا حده
ان لا انسان وحيوان بينهما العموم والخصوص
من وجه كما سبق بيانه ونقيضاتها هما لا
حيوان وانسان متباينان واحدهذين له
النقيضين كالانسان مع عين الاخر وهو
حيوان بينهما العموم المطلق فتدبر **سقي**
الطالع على النسبة بين نقيض اللذين بينهما له
عموم مطلقا كالانسان والحيوان فنقول
كذلك عموم مطلق نحو الانسان ولا حيوان
فانها نقيضان لانسان وحيوان فيصا وقان
على الحجر فهو لا انسان ولا حيوان وينفرد نقيض
الاخص وهو لا انسان عن نقيض الاعم وهو
لا حيوان في العرس مثلا فيصدق عليه الانسان

ولا يصدق عليه لاجهوان واما النسب بين عين
الاعم كالجهوان ونقيض الاخص وهو الانسان
فهو العموم من وجه فيتصادقان على الفرس فهو
جهوان ولا انسان وينفرد الجوهوان عن الانسان
فيه فيصدق عليه جهوان ولا يصدق عليه الانسان
وينفرد الانسان عن الجوهوان في الحجر مثلا
فيصدق عليه الانسان ولا يصدق عليه جهوان
واما النسب بين نقيض الاعم وعين الاخص
كلاجوهوان مع الانسان فالبتاين الكل فيقول
لاشي من لاجوهوان باقسان دايميا ولاشي من
الانسان بلاجهوان دايميا فيصح عقدا السالبتين
على ما سبق ايضا هذه اها تصيدته من مجموع
كلما هم منطوقا ومعنوما ولعله على هذا الوجه
الحسن لا يوجد مجموعا كذلك في كتاب وان
كان هو من الواضح الجلي عند اولي الالباب
خاتمة ونسأل الله سبحانه وتعالى حسنهما
ان قلت قد فسروا التناقض بان اختلاف

قضيتهن

فضمين بالاجاب والسلب وعلى ذلك فلا
تناقض في المفردات كما سبق منك قلت
قال السيد عليه الرحمة التناقض قد يجري في
المفردات واطراف القضايا كما مر في مباحث
النسب الاربع من نقيض المتساويين وغيرها
وكما سيأتي في عكس النقيض فلا يصح تخصيصه
بالقضايا قلت المقصود هنا اي في قولهم
التناقض اختلاف قضيتين الخ تناقض القضايا
لان الكلام في احكامها واما التناقض في
المفردات الواقعة في اطراف القضايا فتعرف
بالمقاييس فلا حاجة الى ادراجه في تعريف
التناقض هنا انتهى كلامه رحمه الله سبحانه في
حواشي شرح السمسية وفي شرحها لمولانا العلامة
سعد الدين ما نصه اقول قد اشتمل فيما
يلتزم ان نقيض الشيء رفعه وهذا في المفردات
ليس بظاهر الاستقفاً لان النقيضين في
المفردات يجب ان يكون بحيث لو حمل احدهما

على موضوع عمل المواطيه لم يصدق عمل الاخر
عليه ولو لم يصدق عمله عليه وجب صدق عمل
الاخر عليه وهذا معنى امتناع اجتماع النقيضين
وارتفاعهما ورفع الشيء ليس بهذه المثابه
لان الفرس مثلا موضوع لا يصدق عليه الانسان
ويع هذا لا يصدق عليه انه رفع الانسان
اذ الرفع لا يصدق على الجوهر اصلا بل نقيض
الشيء المعزوم ما ليس ذلك الشيء اعني هذا
المعنى هو ما صدق هو عليه فنقيض الانسان
مفهوم ما ليس بانسان لا الفرس او غيره
فما يصدق عليه انه شيء ليس بانسان فحقي
للقبيضين سايبيه عن التركيب انتهى كلامه
وقد ناقش بعضهم في قولهم ان نقيض كل شيء
رفعه قال السيد لان السلب رفع الشيء
ونقيض الاجاب وليس الاجاب رفع
السلب وان كان مستلزما له بل السلب
رفع الاجاب فالاولي ان يقال رفع كل شيء

نقيضه

تقيضه الا انهم يريدون بالرفع ما هو اعمره
من الرفع حقيقة او ما هو مساو له وبالتيقن
ما هو اعمر من النقيض حقيقة او مساو له
فيظهر حينئذ صدق قوله نقيض كل شيء رفعه
تنبيهان الاول قد تقدم ان هذه النسب
السابقة انما هي بين الكليات الغير الشاملة
وقد تلفت النفس الي بيان النسب بين
الكلية والجزئية ومن الجزئين فنقول
قال العلامة الدواني ليس في الاول الا
التيامين او العموم المطلق وليس في الثاني
الا التباين او المساواه وناقشه بعضهم في
هذا المحصر بان الجزئية والكلية قد يكونان
متساويين كالكلية والجزئية المنحصرة فيه
كمفهوم الواجب لذاته وذاته المقدره
ومفهوم الشمس وقرصه الموجود فالصواب
ان يقال ان ليس في الاول الا التباين او العموم
المطلق او التساوي انتهى وقد يرفع،

بان مفهوم الواجب والشمس عام وان انحصر
في الخارج في فرد فليس هناك الا العموم
المطلق او التباين وقد يناقش فيه بان
المعتبر في باب النسب انما هو الصدق
بحسب نفس الامر كما تقدم لا فرض الصدق
المعتبر في الكلي كما قاله السيد رحمه الله سبحانه
الا انه مع ذلك صرح بان الكلي والجزئي
لا يوجد فيهما الاغتراب فقط وفي الجزئي
الاغتراب واحد وهو التباين واعترضه بان
هذا الصاحك وهذا الكاتب جزء بيان
يتصادقان فلا يكونان متباينين واجاب
عنه بما فيه طول قاصدا به الرد على الموقف
سعد الدين وقد تتبعه الدراني بما يتعين
الموقف عليه فمن اراده فليس مع اليه
الكافي من التبيين ان انه قد وقع في كلامنا
تبعاً للقوم التمثيل بنحو اللانسان واللا
ابيض ونحو ذلك مما فيه ادخال الالف واللام

على

على لا النافية للجنس وذلك غير مشهور في له
العربية فهل يقال ان لا مركبت مع حيوان
مثلا في قولهم لا حيوان بحيث حارت كجزء منه
ثم ادخلنا ال عليه او انه مركبت فاسد عربيته
واهل المنطق لا يراعون الالفاظ وانما يراعون
المعاني وقد وقع لهم جمع بين الهم ويعبرون
في صور السالبة الجزئية بقولهم قد لا يكون
فيدخلون قد على المضارع المنفي بلا بل وهذا
التعبير وقع كثيرا في كلام السعد والسيد
 وغيرهما في غير المنطق من كتب الاصول
 والمعاني والبيان والذي وقفت عليه فيما
بيدي من كتب العربية كالخطي وغيره انه
قد الحرفية مختصة بالفاعل المتصرف الخبري
المثبت المجرد من ناصب وجازم وحرف
تنفيس وعقضى ذلك ان قولهم قد لا يكون
خطا في العربية لان العغل ليس مثبتا اللهم
الا ان يكون هناك قول ضعيف بجواز

ولم اعثر عليه فيما بيدي **فان قلت** قد وقع
في كلامهم قد يفتي هذا الامر فيقال عليه
قد لا يوجد مثلا **قلت** لا مسامحة للقياس في
مثل ذلك على ان هناك فارقا بين العبارتين
وهو ان ذكر الجزء مما بعدها فلا يفصل بينهما
وبينه وليس في قولهم قد يفتي فاحصل
هذا ما خطر لهذا الفكر الغائر والنظر
القاصر مع شغل البال وتشعب الاحوال
ولما اراد من نيه عليه وليكن هذا اخر ما
اردنا ايضا حقه للطلاب ليكون تذكرة
للدعوى بالعفو والعافية في الدنيا ويوم
المعاد جعل الله سبحانه وتعالى احوالنا
جارية على غنج الاستقامة والسداد واعلم
ان هذه الرسالة من جملة رسايل كنت حريصا
حين تغربت بديار الروم ثم عند وصولي
الى النهر الكندرية انكسرت المركب فضاع
جميع اسبابي وكتبني الاجزاء واحدا بخطي

فطالع

فطلع معي ثم سرق واستولى عليه بعض الناس
 في ذلك النحر وسمع بكتابه بعض ما فيه لبعض
 الموالي فكان من جملة ذلك هذه الرسالة
 فكتبتهما فرايت الشيخ قد نسخ القاطلها وغير
 معا بينهما فاعدت النظر فيها وحررت بها وزوت
 على ذلك الاصل شيئا يسيرا حين اصلحتها
 فليكن على هذه الاعتماد فانها الصواب
 ان شاء الله سبحانه ولا ولي الا للباب انه هو
 الكريم الوهاب وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى اله وصحبه وسلم كما كسرا دارنا الى يوم
 المآب وحبنا الله ونحبه الوكيل
 ولا حول ولا قوة الا بالله

وكنت مولف العبد
 الضعيف احمد
 العنيمي الاصحاح
 في او اخر شعبان

١٠٣٠
 مرحوم
 احمد اسر

العلى العظيم
 استغفر الله
 يبلغ مقابله مع
 مولف على اصله
 لطف الله سبحانه

في هذا اليوم من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٥٠
 حضر في مجلسنا في دارنا في مدينة جدة
 من علماءنا ورجالنا في دارنا في مدينة جدة
 في هذا اليوم من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٥٠
 حضر في مجلسنا في دارنا في مدينة جدة
 من علماءنا ورجالنا في دارنا في مدينة جدة
 في هذا اليوم من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٥٠
 حضر في مجلسنا في دارنا في مدينة جدة
 من علماءنا ورجالنا في دارنا في مدينة جدة
 في هذا اليوم من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٥٠
 حضر في مجلسنا في دارنا في مدينة جدة
 من علماءنا ورجالنا في دارنا في مدينة جدة

في هذا اليوم من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٥٠
 حضر في مجلسنا في دارنا في مدينة جدة
 من علماءنا ورجالنا في دارنا في مدينة جدة
 في هذا اليوم من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٥٠
 حضر في مجلسنا في دارنا في مدينة جدة
 من علماءنا ورجالنا في دارنا في مدينة جدة
 في هذا اليوم من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٥٠
 حضر في مجلسنا في دارنا في مدينة جدة
 من علماءنا ورجالنا في دارنا في مدينة جدة

MS Arab 153
THE HOUGHTON LIBRARY
*96M-55 (76)

